

منصة رقمية موحدة لتسهيل الاستثمار في منطقة الدقم

به منذ أكثر من ثلاث سنوات، وجار استكماله.

وبحسب البيانات الرسمية لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، سيصل إجمالي الاستثمارات الصينية في المشروع عند اكتماله إلى 10.7 مليار دولار. ويمثل تنويع الموارد في الخطة الخماسية للحكومة، والتي بدأت في 2016، ركيزة استراتيجية لتخفيف الاعتماد على النفط وإحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد، في ظل توقعات بنفاد احتياطات البلاد النفطية خلال 15 عاما.

بوابة الدقم الرقمية تحوي العشرات من الخدمات التي تسهل على المستثمرين الحصول عليها لتأسيس مشاريعهم

ورصدت مسقط المليات من الدورات لتطوير المنطقة المحيطة بقرية الدقم النائية، التي يعمل أهلها بالصيد لتصبح منطقة نشاط اقتصادي كبيرة، بهدف جذب شركات لتوفير فرص عمل جديدة.

ويعتقد خبراء أن هذه الاستراتيجية تحمل في طياتها بعضا من المخاطرة، إذ أنها تقوم على الإنفاق بسخاء على البنية التحتية وإطلاق صناعات أساسية بتمويل حكومي، فضلا عن حث القطاع الخاص على المشاركة في ذلك المخطط. ومع ذلك، يمثل هذا الاتجاه عاملا رئيسيا في السياسة الاقتصادية للدولة، البالغ عدد سكانها 4.4 مليون نسمة، باعتبارها لا تملك من موارد الدخل ما يضيء جيرانها من مصدري النفط مثل السعودية والإمارات.

استكملت سلطنة عمان خطتها المتعلقة بتنمية المنطقة الاقتصادية بالدقم بعد أن وسعت الأبواب أمام استقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال إطلاق منصة رقمية موحدة لتسهيل الخدمات المقدمة للمستثمرين، يتوقع أن تساهم في تحقيق الخطط الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال.

الواقعة على طول طريق الحرير البحري، وواحدة من الأماكن المهمة لمبادرة الحزام والطريق.

ولجأت عمان، التي تضررت أوضاعها المالية بشدة منذ هبوط أسعار النفط في منتصف 2014، على نحو متزايد إلى جمع تمويلات من خلال بيع السندات والقروض المصرفية على مدى السنوات القليلة الماضية.

وفي مسعى آخر لتحفيز النمو، كلفت مسقط جهودها لإعطاء زخم جديد لمشروع الدقم بهدف تحويل المنطقة إلى مدينة ذكية مع إنشاء أول مدينة صناعية ذكية هناك، بعد أن دشنت عدة مشاريع فيها مثل مطار الدقم.

وتسير الحكومة وفق جدول زمني لتنفيذ خطة تحول إلكتروني متكاملة تنتهي بحلول 2020، متحديا كل الظروف الصعبة التي أفرت على التوازنات المالية للبلاد بسبب تراجع أسعار النفط منذ أربع سنوات.

وأكدت الدولة الخليجية، الأقل إنتاجا للنفط والغاز بين بقية جيرانها في يوليو الماضي، أن وتيرة بناء مصفاة الدقم، والتي ستصبح الأكبر في البلاد، تسير وفق المخطط.

ونكرت شركة مصفاة الدقم والصناعات البتروليومائية حينها أن شركة النفط العمانية المملوكة للدولة استكملت ما يزيد على 25 بالمئة من المشروع البالغ تكلفته 7 مليار دولار.

وتشهد المنطقة إقامة مشروع الحديقة الصينية العمانية بالدقم على مساحة نحو 11 هكتارا، وهو من أهم المشاريع المشتركة بين البلدين، والذي بدأ العمل

مسقط - عززت سلطنة عمان من خطوات تحسين مناخ الأعمال، من خلال إطلاق منصة إلكترونية لتحفيز الشركات المحلية والأجنبية وتسهيل دخولها للمنطقة الاقتصادية في الدقم.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى هيئة المنطقة قولها في بيان إن "الهدف الأساسي من إطلاق بوابة الدقم الرقمية، هو إتاحة الخدمات لجميع المستثمرين".

وتتمثل خدمات البوابة في طلب الانتفاع بالأراضي بالدقم وخدمة الموافقة، واعتماد المخطط العام للمشروع، وتقديم دراسات التأثيرات البيئية والاجتماعية. وإلى جانب ذلك، تقدم البوابة خدمات معاينة موقع الأرض المقترحة عن طريق أنظمة الملاحة، وطلب إباحات البناء، وطلب اعتماد وإجهات المشروع.

ويأتي إطلاق البوابة تنفيذًا لسياسة توفير الوقت والجهد على المستثمرين، بما يتوافق مع جهود الحكومة نحو تحقيق التكامل والربط الإلكتروني بين المؤسسات الحكومية والخاصة، وترجمة لتوجهات الدولة نحو تحقيق حكومة إلكترونية متكاملة.

ويعتبر مشروع الدقم، الأكبر في تاريخ عمان، وهو يأتي في إطار جهود خفض اعتماد الدولة الخليجية على عواید صادرات النفط والغاز وتنويع مواردها لتشمل صناعات أخرى قبل نفاذ الاحتياطات النفطية.

وتتمثل المنطقة الاقتصادية بولاية الدقم الواقعة على بعد 550 كلم جنوب العاصمة مسقط، أهمية كبيرة للسلطنة باعتبارها واحدة من المدن المهمة

أزمات بوينغ تبرك خطط طيران الإمارات

وترددت تكهنات بأن طيران الإمارات قد تؤجل أو تقلل طلبية 777 أكس أو تستبدل بعضها بطراز 787 الأصغر حجما. وقال كلارك لصحيفة سياتل تايمز في يونيو إن طيران الإمارات تبحث الجمع بين الطرازين 777 أكس و787، مما قد يحافظ على الأرقام الإجمالية، لكن مع استبدال بعض الطائرات وتاجيل أخرى. وتواجه شركات تصنيع الطائرات ضغطا فيما يتعلق بتأخر تسليم طائرات أصغر حجما في ظل وقف تحليق 737 ماكس، التي تنتجها بوينغ بعد حادثين وتأخر إنتاج طائرة إيرباص أي 320 نيو. وسيظل معرض دبي للطيران الشهر المقبل اختبارا لخطط الشركات حول الصفقات الجديدة بعد أن ترجحت كفة إيرباص في ظل أزمات بوينغ المتفاقمة. وتسمى بوينغ لإتمام صفقة طيران الإمارات بشأن 787، بينما تأمل إيرباص لحسم طلبية مبدئية أبرمتها طيران الإمارات لشراء 40 طائرة من طراز أي 330 نيو، وثلاثين طائرة من طراز أي 350، بعد تعليق إنتاج طائرة إيرباص أي 380.

وقال كلارك إن صناعة الطيران شهدت "إفراطا في الوعود" خلال السنوات الأخيرة، إذ تلوح طائرات في السوق قبل حصولها على القدرة الفنية للتعامل بشكل يُعتمد عليه مع أجواء الخليج الحارة.

تتوقع استلام أول طائرة 777 أكس قبل "أبريل أو الربع الثاني من عام 2021". وأضاف أن ذلك "يقتد جميع الأشياء الأخرى... نريد في البداية أن نعرف متى ستاتي الطائرات؟".

وأوضح أن خطط الأسطول مدفوعة بشكل كبير جدا بموعد تسليم تلك الطائرة الذي يعطل نمو القدرة الاستيعابية لطيران الإمارات بسبب إجراء التسليمات، و"سوف ستألف النمو حين تحصل على وضوح بشأن كل هذا".

تيم كلارك
تأخير تسليم طائرة 777 أكس يعرقل نمو طيران الإمارات

وقال المتحدث باسم بوينغ إن شركة صناعة الطائرات الأميركية تعكف عبر "عملية تطوير منضبطة" على تجهيز الطائرة 777-9 لأول رحلاتها وتسليمها إلى العملاء الأوائل.

وكان دينيس مولينبرغ الرئيس التنفيذي لبوينغ قد ذكر الشهر الماضي أن الشركة "تعمل لإدخال الطراز 777 أكس إلى الخدمة بحلول نهاية 2020" بناء على توفر المحركات.

لندن - قال تيم كلارك رئيس طيران الإمارات إن تاجيلات في تسليم الطائرة بوينغ 777 أكس، أصبحت تعرقل نمو الشركة وتؤثر جزئيا على متطلبات أسطول طيران الإمارات الأوسع نطاقا.

وقدمت الشركة طلبية لشراء 150 طائرة من الطراز الذي يسع لما بين 350 و400 مقعد، منها 8 طائرات كان من المقرر أصلا تسليمها العام المقبل. ولم تؤكد حتى الآن طلبيات تشمل 40 من طائرات بوينغ 787 المتوسطة الحجم.

كما تجري طيران الإمارات، أكبر مشغل في العالم لطائرات الرحلات

الطويلة، محادثات لإتمام طلبية تشمل 70 طائرة إيرباص، مع تركيز الأنظار على عمليتي التفاوض قبيل معرض دبي للطيران المقرر في نوفمبر المقبل.

وأوقفت بوينغ في سبتمبر اختبار الحمولات لطائرات 777 أكس الجديدة. ونكرت تقارير أن أحد أبواب الأمتعة لم يجتز اختبارا أرضيا. وكانت هناك أيضا مشاكل تتعلق بمحركها الجديد جي إي 9 أكس من جنرال إلكتريك، وهو أكبر محرك طائرات على الإطلاق.

وكان من المقرر أن تدخل طيران الإمارات الطائرة الخدمة في يونيو 2020. وقال كلارك في مقابلة على هامش مؤتمر في لندن إن طيران الإمارات لم تعد

تراجع المخاطر يجذب المصريين للاستثمار في العقارات

الحوافز الحكومية السخية توسع آفاق نمو قطاع الإسكان



مؤشر مهم لتقييم الاقتصاد

وأوضح أن هناك نحو مليون حالة زواج سنويا في مصر، وبالتالي يحتاج السوق إلى 500 ألف وحدة سكنية، لكن الوحدات المنفذة أقل بكثير.

وأشار إلى أن هناك فجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان المتوسط وتحت المتوسط في مصر، وهذه نقطة جاذبة للاستثمار في العقارات.

وتشير التقديرات إلى أن معدل الاستثمار في دول الخليج نتيجة التشبع الذي حدث خلال الفترة الماضية، وهو ما جعل مصر جاذبة لهذه النوعية من الاستثمار.

واحتل الإسكان الاقتصادي بالبلاد خلال العامين الأخيرين المركز الأول بعدد 169.8 ألف وحدة سكنية بنسبة 52 بالمئة، ثم الإسكان المتوسط بعدد 118.5 ألف وحدة بنسبة 36.3 بالمئة.

أما الإسكان فوق المتوسط فيأتي ثالثا بنحو 31 ألف وحدة بنسبة 9.5 بالمئة، وأخيرا الإسكان الفاخر بعد سبعة آلاف وحدة بنسبة 2.1 بالمئة.

وعانى الكثير من المطورين العقاريين من تباطؤ الطلب على وحدات الإسكان الفاخر في الأونة الأخيرة، ما دفع الشركات إلى ابتكار أساليب تسويقية جديدة مثل: زيادة فترات السداد إلى ما بين عشرة أعوام و15 عاما إلى جانب عدة وسائل أخرى.

ويعتقد الخبير الاقتصادي وليد جاب الله أن الاستثمار العقاري من القطاعات الرائدة والمهمة للتنمية في مصر، لذلك

تسعى الحكومة، بكل الطرق، إلى إيجاد حلول بين الفينة والأخرى لإنعاشه. ويقول جاب الله، وهو عضو جمعية تحرير سعر صرفها في نوفمبر 2016، على الاستثمار في القطاع فحسب، بل تساهم فيه من خلال الطروحات العقارية الكثيرة التي تعلن عنها، لاسيما أن هذا القطاع يساعد على توفير فرص عمل. ونموها الاقتصاد، الذي وصل إلى 5.6 بالمئة، إلى جانب انخفاض معدل البطالة، يصبح الاستثمار العقاري فيها أمرا جذابا.

تزايد توافد المصريين للاستثمار في العقارات بعد إطلاق سلسلة حوافز حكومية وخفض البنك المركزي لأسعار الفائدة، الأمر الذي أدى إلى تخفيف القيود التي كانت سببا في العزوف عن الاستثمار في القطاع، الذي تحول عليه القاهرة في تنشيط النمو والحد من أزمة الإسكان.

القاهرة - عزز خبراء اقتصاديون إقبال المصريين على الاستثمار في قطاع العقارات إلى كونه استثمارا آمنا، فضلا عن ضخامة السوق المحلية التي تستطيع استيعاب المزيد من العقارات.

ويأتي هذا التفاؤل في الوقت الذي يتوقع فيه مطورون عقاريون تحسين الطلب على الوحدات السكنية في أعقاب خفض البنك المركزي أسعار الفائدة في الفترة الماضية، لكن بعض المحللين يرون أن القطاع لن يشهد سوى تحسن نسبي.

وقررت لجنة السياسة النقدية في المركزي، الشهر الماضي، خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس.

ويعد هذا الخفض الثالث هذا العام بعد الخطوات التي اتخذها المركزي في فبراير وأغسطس الماضيين، بهدف كبح غليان الأسعار في السوق بعد الحصاد الإيجابي الذي حققته القاهرة في السنوات الثلاث الماضية.

ويقول أستاذ الاستثمار والتمويل بجامعة عين شمس سعيد توفيق إن إقبال المصريين على الاستثمار العقاري وضع طبيعي، في ظل ارتفاع أسعار العقارات بشكل سنوي.

واعتبر في تصريح لوكالة شينخوا الصينية أن القوانين التي أصدرتها الحكومة مؤخرا بشأن القطاع، مثل قانون الضريبة العقارية وقانون التصالح في مخالفات البناء، لم تؤثر سلبا على الاستثمار العقاري، بل رفعت من قيمة العقارات.

وأوضح أن المصريين لاسيما القطاع العائلي يتجهون إلى شراء العقارات بدلا من شراء السندات والودائع، خاصة أن نسبة المخاطرة في العقارات ضئيلة

القاهرة عازمة على خصخصة القطاع العام

القاهرة - أظهرت مصر عزمًا كبيرا على تنفيذ خطتها المتعلقة بخصخصة مؤسسات القطاع العام لتخفيف الأعباء التي ترهق الموازنة العامة للدولة.

وكشف مستشار الحكومة المصرية لوكالة رويترز أن القاهرة ملتزمة بشكل كامل ببرنامجه لبيع حصص أقلية في شركات مملوكة للدولة، وتقوم بمعالجة عدد من المشاكل التي عطلت تنفيذ.

وتحدثت الحكومة منذ سنوات عن بيع الحصص، لكنها أرجأت مرارا تنفيذ البرنامج، وهو ما أثار شكوكا بين بعض الخبراء بشأن التزامها بالخصخصة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أي.أي. كابتال محمد متولي لروترز "اعتقد،

بناء على الاجتماعات الأسبوعية التي حضرتها، أن الحكومة ترغب، بشكل لم أراه من قبل، في المضي قدما نحو برنامج الخصخصة".

وفي أول مقابلة له مع وسائل الإعلام منذ تولي منصبه كرئيس تنفيذي للشركة في شهر يوليو الماضي أكد أنه لم يكن هناك أبدا تكاسل في ذلك.

وأوضح أن الأمر يتعلق أساسا بأشياء يستغرق إعدادها وقتا أطول من المتوقع.

وأشادت الحكومة أن أي كابتال في أواخر 2015، كشركة للخدمات المالية مملوكة للدولة لمساعدتها في النفاذ إلى الأسواق المالية.



في انتظار وصول بوينغ 777 أكس